برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، ١٦ - ٢٠٠١/٥/١٨

مخططات الإستراتيجيات القطرية

البند ٤ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس لينظر فيها

مخطط الإستراتيجية القطرية لموزمبيق

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/2001/4/1
2 April 2001
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: http://www.wfp.org/gr/eb/2001/eb_be_cilbup_HOmeH_BE.html.

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير عمليات إقليم أفريقيا (OSA): Mr M. Aranda da Silva رقم الهاتف: 066513-2201

مستشار المسائل الإنمائية (OSA): Ms E. Larsen رقم الهاتف: 066513-2103

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخـــص

تعد موزمبيق أحد أكثر بلاد العالم فقرا، ويعادل إجمالي الناتج المحلي للفـــرد ٢٤٠ دولارا أمريكيـــا فـــي ١٩٩٩. وتتميز بكثافة سكانية متدنية (حوالي ٢٠ للكيلو متر المربع)، والسكان غالبيتهم من المناطق الريفية (حوالي ٨٠ في المائة) ويسودها اقتصاد زراعي (٣٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي للفرد، و ٨٠ في المائة من التصدير)، وهو –بصفة خاصة– اقتصاد هش سيما في مواجهة الكوارث الطبيعية المتكررة مثل (الأعاصير، والفيضانات والجفاف) التي تتعرض لها البلاد. ويعيش (٦٤ في المائة) من الموزمبيقيين فـــي أسر تفتقر إلى الأمن الغذائي، ومستوى انعدام الأمن فيها إلى حد ما أكثر ارتفاعا (٦٧ فـــي المائـــة) فـــي المناطق الحضرية عما هو في المناطق الريفية (٦٣ في المائة). تركز المجهودات الحالية لبرنامج الغـــذاء العالمي على أقاليم الوسط والجنوب، ذلك لأنها مناطق مجاعة مزمنة قصيرة الأجل، وحيث أن للمســاعدات الغذائية فائدة نسبية، كما أن هذه المناطق هي الأكثر هشاشة وتضررا في أوقات الفيضانات والجفاف، وبها أعلى معدلات الإصابة بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز).

إن الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى ستظل بصورة عامة جزءا من البرنامج القطري الحالي لكن مع تغير في التشديد في أنشطة **البرنامج** القطري بصورة أكبر على دعم القطاع التعليمي (مع التركيز على البنـــات وأيتام الإيدز وكذلك محو الأمية الوظيفي للكبار)، وللبرامج الموجهة لمساعدة المجموعات والأسر بـــهدف إعادة تكوين قاعدة لأصولها واستعادة سبل عيشها المستدامة بما يمكنها من مقاومة الكوارث الطبيعية.

ستكون مهمة برنامج الأغذية العالمي في موزمبيق مساعدة المجموعات التي تفتقر إلى الغذاء لتخفيف حـدة المجاعة المزمنة قصيرة الأجل وبذلك يتمكنون من المشاركة في الأهداف الوطنية الخاصة بالقضاء علـــى الفقر. في إطار "التقدير الموحد للقطر" و"إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية" سيشارك البرنامج فـــي تحقيق الوفاء بحق سبل عيش مستدامة، وأمن الأفراد، والمشاركة الكاملة، والحماية والمساواة، والمعرفـــة، وحياة طويلة وصحية من خلال التركيز على أربعة مجالات استراتيجية: الاستثمار في التنميـــة البشـــرية؛ الابتكار، الصيانة وإعادة التأهيل للأصول المستدامة؛ تحسين الوضع التغذوي الخاص بمصـــابي مـــرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) من الفقراء والجوعى؛ والجاهزية للكوارث، وتخفيف الآلام والإدارة. وفـــي هذا الإطار ستعطى الأولوية لموضوع الحد من قضايا تمايز الجنســـين واختـــلال التوازنـــات الريفيـــة – الحضرية والإقليمية في هذه المناطق. وعليه وبناء على سياسة تحويل التنمية المنبثقة عن البرنامج (القرار ١٩٩٩/م ت–س/٢) فان موارد **البرنامج** سوف تستخدم لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

- تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في التنمية البشرية عن طريق التعليم والتدريب؛
- تسهيل حصول الأسر الفقيرة على الأصول والمحافظة عليها؛
- تخفيف آثار الكوارث الطبيعية في المناطق المعرضة لمثل هذه الأزمات المتكررة؛

أما الأنشطة المستقبلية فستركز على وجه الحصر على أكثر المقاطعات فقرا والتي تتميز بـــانعدام الأمـــن

الغذائي المزمن، وارتفاع نسبة الأمية بين الإناث، والفقراء في المناطق الحضرية، وانتشار وباء نقص المناعة المكتسبة (الإيدز). وستوجه الأنشطة على نحو متزايد عبر المدارس ومشروع الغذاء المسمى "الغذاء من أجل تمويل التنمية". إضافة إلى ذلك فسيقوم البرنامج بتقديم الدعم لوزارة الزراعة والتنمية الريفية من خلال "وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها" التابعة له. وسيقوم "مخطط الاستراتيجية القطرية" المبني على "التقدير الموحد للقطر" بتوفير القاعدة الأساسية للإعداد للبرنامج القطري لموزمبيق للأعوام ٢٠٠٢-٢٠٠٦، والذي تم تطويره من خلال عملية استشارية استخدمت عددا كبيرا من ممثلي المؤسسات الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وقد تزامنت هذه العملية وانسجمت مع أخرى يتوقع أن يطلع بها "إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية" المخصصة لموزمبيق وكذلك مع خطط شركاء التنمية الآخرين. ولا تزال فرص إنشاء برامج مشتركة في مرحلة التصميم، كما لم تنته بعد عمليات التخطيط الداخلي وتقديرات الميزانية المزمع تقديمها بواسطة الشركاء المهتمين بالتعليم والتنمية الريفية. ومن ثم فيكون من الضروري استحداث أسلوب مرن لتنظيم وتنسيق مساعدات البرنامج في سبيل الاستعداد للأخذ بزمام المبادرة لانتهاز الفرص المواتية.

مشروع القرار

أجاز **المجلس** مخطط الإستراتيجية القطرية لموزمبيق (WFP/EB,2/2001/4/1) وأذن للأمانة بأن تشرع في إعداد برنامج قطري يأخذ في الاعتبار ملاحظات المجلس.

الأمن الغذائي والفقراء الجوعى

السياق الاقتصادي والاجتماعي

١- بتوقيع اتفاقية السلام عام ١٩٩٢ انتهت العشرين عاما تقريبا من الحرب الأهلية، والتي زاد من تفاقمها الجفاف القاسي والذي قضى على معظم البنيات التحتية للبلاد وخلق الملايين من المعدمين. وتعتبر مؤشرات التنمية البشرية في موزمبيق من بين الأسوأ في العالم. ويبلغ معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة ١٢٩ لكل ألف طفل في عام ١٩٩٨، أقل من ١٦٣ حالة وفاة لكل ألف طفل في عام ١٩٧٠. ويبلغ معدل الوفيات للأطفال دون سن الخامسة نسبة عالية، ٢٠٦ وفيات لكل ألف طفل حي في عام ١٩٩٨. وبالنسبة للجنسين فإن متوسط احتمالات الحياة بعد الولادة للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ قدرت بحوالي٤٥ سنة.

٢- تعتبر موزمبيق واحدة من أفقر أقطار العالم. وتأتي في المرتبة ١٦٨ من بين ١٧٤ بلدا وفق مؤشر قياس التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث يشير المقياس إلى أنها تأتي في مرتبة أقل من المتوسط للبلاد الأدنى نموا[١]. ورغما من أن معدل الناتج الإجمالي للفرد قد ارتفع من ١٤٥ دولارا في ١٩٩٥ إلى ٢٤٠ دولارا في التسعينات[٢] فلا زالت تعتبر في منتصف المتوسط من معدل ٤٨٠ دولارا الخاص بأفريقيا جنوب الصحراء. وهي تتميز بكثافة سكانية متدنية (حوالي ٢٠ للكيلومتر المربع)، غالبيتها ريفية (٨٠ في المائة) ويسودها اقتصاد زراعي (٣٠ في المائة من الناتج الإجمالي للفرد، و ٨٠ في المائة من الصادرات) كما أنها تتصف بالهشاشة في مواجهة الكوارث الطبيعية المتكررة (الأعاصير والفيضانات والجفاف) والتي تتعرض لها البلاد. ورغم أن الزراعة هي العمود الفقري للاقتصاد الوطني، ففي الواقع فان سخاء الدول المانحة والوكالات – وهو أمر قابل للجدل- يمثل أحد المحددات الرئيسية لمستويات إجمالي الدخل القومي. علاوة على ذلك فإن ما يقارب ثلث السكان الذين يعيشون في الوسط والأقاليم الجنوبية يعانون من الفقر المدقع، ويمثل الإنفاق الاستهلاكي لديهم ما يعادل ٦٠ في المائة، أو أقل من حد الفقر.

٣- كذلك فإن جزءا أساسيا من السكان الحضريين يعملون بالزراعة، فما يزيد عن نصف المجموعات الحضرية يملكون –على الأقل- رقعة أرض (ماشامبا). ورغما عن دورها الهام في الاقتصاد الموزمبيقي فإن الزراعة هناك ذات تقنيات متدنية وتتسم باستخدام ضعيف للطاقة ومن ثم فان إنتاجيتها متدنية وبخاصة في قطاع الأسرة، ومهمتها الأساسية هي أنها مورد للإعاشة لا سيما والتركيز ضئيل على السوق. ونظرا لكونها زراعة مطرية في أراضي (جافة) فهي دون شك عرضة لتقلبات المناخ (أمطار غير منتظمة، وفيضانات متكررة وجفاف). كما أن إنتاج المحاصيل رهين بخصوبة التربة ووفرة المياه. وعلى سبيل المثال فان إنتاج الذرة الشامية يتراوح ما بين ٢٠٠ كيلو غرام للهكتار في الجنوب إلى ٩٠٠ كيلو غرام للهكتار في الشمال، وهو مستوى متدني جدا مقارنة بمتوسط إنتاج الأراضي جنوب الصحراء ومتوسطها ١ ٢٠٠ كيلو غرام للهكتار الواحد. أما الكسافا فإنتاجها يتراوح من ٦٠٠ إلى ٣٠٠٠ كيلو غرام للهكتار، بمتوسط ١ ٨٠٠ كيلو غرام للهكتار،: ما يعادل فقط ربع متوسط الإنتاجية بالنسبة للأراضي المتاخمة للصحراء والبالغة ٧ أطنان للهكتار. بذلك فان زيادات الإنتاج مستقبلا سوف تعتمد على تحسينات الطاقة وتوافر الاعتمادات المالية والاستخدام الأمثل للتقنيات المعززة للإنتاج. ومجمل القول فان الأرض لا تعتبر عاملا مقيدا، حيث

[١] تقرير التنمية البشرية/ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) UNDP

[٢] التنمية الاقتصادية وتخفيف الفقر – حكومة موزمبيق (يونيو ٢٠٠٠)

أن الافتقار إلى ملكية الأرض كما هو معروف أدى بصورة غير مباشرة إلى قلة الاستثمارات وإلى إنتاجية زراعية متدنية[٣].

٤- تتميز الأسر في المناطق الريفية في موزمبيق وعلى نطاق واسع بظاهرة الاعتماد على النفس، حيث يتحصلون على ٧٠ في المائة من غذائهم من أراضيهم الخاصة بهم أو من مصدر آخر، بينما يحصلون على ٣٠ في المائة فقط من الغذاء عن طريق الشراء. أما المقيمون في المناطق الحضرية فيحصلون على ٨٣ في المائة من غذائهم عن طريق الشراء، ويحصلون على الباقي عن طريق الجمع أو التحويلات العامة والخاصة.

٥- هناك عدم توازن لا يستهان به فيما يتعلق بتمايز الجنسين في التعليم. فعلى الصعيد القومي فان المعدل الحالي في المستوى الأول للتعليم الابتدائي يبلغ ٧٤,٤ في المائة (للأطفال من ٦ – ١٠ سنوات). أما بالنسبة للمستوى الثاني (التلاميذ المسجلون للمستوى الثاني للتعليم الابتدائي؛ الأطفال من ١٠-١٤ سنة)، فيتضح أن هناك تناقض إقليمي خطير في نسبة المشاركة الوطنية للبنات حيث تبلغ ٤٠ في المائة، مقارنة بالأقاليم الشمالية والتي تصل إلى ٣٠ في المائة مقارنة بنسبة ٥٠ في المائة في الجنوب. وتبلغ نسبة أمية الإناث ٧٣ في المائة (و٨٤ في المائة في المناطق الريفية) وواقعيا تعتبر هذه أعلى من المعدل العام لمحو الأمية البالغ ٥٨ في المائة[٤].

خصائص انعدام الأمن الغذائي

٦- إن أربعة وستون بالمائة من الموزمبيقيين يعيشون في أسر تعاني من انعدام الأمن الغذائي والفقر[٥]. ويعتبر مستوى انعدام الأمن الغذائي –إلى حد ما– أعلى في المناطق الحضرية (٦٧ في المائة) عنه في المناطق الريفية (٦٣ في المائة). وحسب التقديرات فإن الأسر، في المتوسط، تعاني من انعدام الأمن الغذائي ٣,٧ شهرا في السنة. كما تبين أن الأسر التي تفتقر إلى الأرض تعاني من انعدام الأمن الغذائي لمدة ستة أشهر. وأن مشكلة انعدام الأمن الغذائي تهدد الأطفال بصفة خاصة، سيما وفيهم نسبة ٢٥ في المائة ممن هم تحت سن الخامسة ويعانون من سوء التغذية المزمن.

٧- تتعدد أبعاد الفقر في موزمبيق وتؤثر على سكان المناطق الريفية والحضرية على السواء. ويعزز هذا حقيقة أن غالبية السكان، وهم ريفيون، لم تسنح لهم الفرصة بعد لخلق قاعدة مستدامة للاستفادة من الثروة الزراعية في البلاد. وهذا الوضع يتيح الفرصة لتفشي سوء التغذية المتكرر وبالذات في أوساط الأطفال. ولا غرو فالكوارث الطبيعية ساهمت بصورة مباشرة في تفاقم سوء التغذية والاستشراء المتسارع لمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز). ومن ضمن العوامل الأخرى التي ساهمت: العدوى، وانخفاض مستوى امتصاص الطاقة، والافتقار للعادات الغذائية، والتقاليد مثل فطام الأطفال المبكر وتقارب فترات الولادة.

٨- العديد من الأسر لا تتمكن من الإنتاج أو الحصول على غذاء كاف بسبب عدم توفر المال لشراء مواد التزود بالطاقة مثال البذور المحسنة والأسمدة والمبيدات، والأنواع المحسنة من الماشية وأدويتها. كما أن انتشار الألغام الأرضية وغياب البنية التحتية يعيق تنمية الأسواق التي هم في أمس الحاجة لها، والتجارة الريفية والوصول للخدمات الأساسية. كذلك فإن عودة المشردين والمزارعين واللاجئين وعائلاتهم فاقمت العبء على البنيات التحتية المحدودة أساسا والموارد. فضلا عن ذلك أن الإيدز يهلك القسم الأعظم من قوى العمل ومن ثم فان إنتاجية الأسرة من الغذاء قد تدنى بصورة جلية. وفقدان عدد غير قليل من العمال في الأوقات الحرجة للزراعة والحصاد أيضا يمكن أن يؤثر

---

[٣] التقدير الموحد للقطر العام – موزمبيق ٢٠٠٠

[٤] تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠/ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

[٥] نحو فهم الفقر والرفاهية في موزمبيق (التقدير الوطني الأول) (١٩٩٦ – ١٩٩٧). وزارة التخطيط والمالية حكومة موزمبيق، جامعة ايدواردو موندلين مابوتو، معهد بحوث موزمبيق لسياسة الغذاء العالمي (ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨)

بصورة ملحوظة على حجم حصاد أساسا من المحتمل أن يزيد من خطورة سوء التغذية. غير أن الفقر يضع الأسرة أمام مخاطر كبيرة بحيث تصبح أكثر افتقارا للأمن الغذائي لا سيما إن تعرضت الأسرة لصدمة مثال حدوث كارثة طبيعية أو موت أو مرض أحد أفرادها.

٩- إن أكبر مجموعة من فاقدي الأمن الغذائي يتواجدون في المناطق الريفية (٧٨ في المائة من كافة الأسر المفتقرة للأمن الغذائي في موزمبيق). ويعيش ٤٠ في المائة من هذه المجموعة في الإقليم الأوسط، مع ٢٠ في المائة و١٩ في المائة في الإقليمين الشمالي والجنوبي على التوالي. وتعتري الحصول على الغذاء بعض العراقيل مثل الافتقار لتنويع الدخل وفرص العمل، علما بأن ٧٤ في المائة من القاطنين في المناطق الريفية لا تتأتى لهم إمكانية الوصول للأسواق اليومية أو الأسبوعية. فمتوسط المسافة لأي سوق هي ١٥ كيلو مترا (٢١ كيلومترا في الشمال). وهناك فقط ٦١ في المائة من الطرق في مجموعات الإقليم الأوسط، و ٧٢ في المائة في الإقليم الشمالي، و٨١ في المائة في الإقليم الجنوبي والتي يمكن استخدامها على مدار السنة[٦]. إضافة إلى هذا فان الافتقار للطرق الجيدة والشبكات التجارية في الإقليم الأوسط له آثاره السلبية على القطر بكامله حيث تضعف الصلات بين مناطق الفائض من الغذاء في الشمال ومناطق العجز الغذائي في الجنوب[٧].

سوء التغذية والهشاشة

١٠- يتأتى سوء التغذية من مجموعة من العوامل التي تؤثر في توفير الغذاء، والقدرة على الحصول عليه والاستفادة منه. والأسباب المباشرة لسوء التغذية هي عدم امتصاص الغذاء بصورة كافية (الكمية والنوعية معا) إضافة إلى الأمراض مثال الإسهال. ويعرقل الاستخدام الأمثل للغذاء بسبب عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات الصحية الفعالة في المناطق الريفية (بما في ذلك رعاية الأمومة والطفولة والبرامج التعليمية الخاصة بالتغذية)، وعدم توفر الماء الصالح والتصحاح، والتغذية الفقيرة وعادات استهلاك الطعام، ونقص المواد المغذية وعدم الفهم الصحيح للتغذية والغذاء المتزن. وفي المتوسط فهناك فقط ٢٢ في المائة من المجموعات الريفية لديها القدرة للوصول إلى المركز الصحي. ويلاحظ أن هناك وظائف أكثر في الجنوب (٣٩ في المائة) مقابل (٢٣ في المائة) في الشمال أو الأقاليم الوسطى (١٤ في المائة)[٨].

١١- الأمن الغذائي على مستوى الأسرة لا يضمن إيجاد وضع تغذوي جيد للطفل: فتعليم الحضانة وظروف البيئة والقدرة على الوصول للمراكز الصحية، كلها عوامل هامة. وفي المناطق الريفية نجد انتشار سوء التغذية لا يمت بصلة لمستوى الفقر. وعليه فان ٤٣ في المائة من الأسر الريفية الأفضل حالا و ٤٧ في المائة من الأسر الفقيرة لديها طفل مصاب بسوء التغذية. وفي المناطق الحضرية فان الربط أقوى (١٨ و٣٠ في المائة، على التوالي)[٩] وهو ملازم لأمية الإناث وأعلى بمعدل مرتين عن الذكور.

١٢- إن ٤١ في المائة من جملة أطفال موزمبيق (ما يزيد على ربع أطفال المناطق الحضرية، وتقريبا ما يعادل نصف أطفال الأرياف) ضعيفي النمو، وبغلبة ملحوظة في الإقليم الأوسط (٥٥ في المائة) مقارنا بحوالي ٣٨ في المائة و٣٦ في المائة في الأقاليم الشمالية والجنوبية على التوالي[١٠].

---

[٦] المرجع السابق
[٧] موزمبيق – التقدير الموحد للقطر العام – ٢٠٠٠
[٨] المرجع السابق
[٩] نحو فهم الفقر والرفاهية في موزمبيق (التقدير الوطني الأول) (١٩٩٦ – ١٩٩٧). وزارة التخطيط والمالية حكومة موزمبيق، جامعة ايدواردو موندلين مابوتو، معهد بحوث موزمبيق لسياسة الغذاء العالمي (ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨)
[١٠] التقدير الموحد للقطر العام – موزمبيق ٢٠٠٠

١٣- تأتي موزمبيق في المرتبة السابعة في العالم لأعلى معدل إصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) وبمستويات عدوى أعلى لمن هم في سن ٢٠-٢٩ سنة. وعلى عكس غالبية أقطار جنوب الصحراء فلا يتمركز الوباء في العواصم ولكن في المناطق الريفية في الإقليم الأوسط، مارا بخطوط اللاجئين، والهجرة والطرق التجارية من موزمبيق وأشد المناطق المجاورة والموبوءة في ملاوي وجنوب أفريقيا وزمبابوي. وتشير التقديرات الحالية لوباء فيروس نقص المناعة المكتسبة بأن معدل الإصابة تقريبا ٢٥ في المائة في الإقليم الأوسط في أوساط البالغين (٢٠-٤٥)، وحوالي ١٥ في المائة في الأقاليم الأخرى.

١٤- ما يربو على ٨٠ في المائة من قوة العمل الوطنية تعمل بالزراعة في سبيل الإعاشة وإنتاج المحاصيل النقدية، وعليه، فان فيروس مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) (وعلى وجه الخصوص معدلات الإصابات في وسط صغار النساء) سوف يكون له تأثير جوهري على أسباب الإعاشة في الأرياف، خاصة فيما يتعلق بوفرة العمالة، والأمن الغذائي والنفقات المباشرة للأسرة. وقد اتضح جليا من البلاد الأخرى أنه ما أن تتأثر مصادر عمالة الأسرة، فيعمد الناس إلى التحويل إلى المحاصيل المكثفة ذات العمالة البسيطة، كما تجدهم أحيانا يبيعون الأصول لمقابلة تكاليف الرعاية الصحية والجنازة.

١٥- يقدر عدد الأيتام الذين فقدوا أمهاتهم تحت سن ١٥ سنة بحوالي ٥٠٤ ٠٠٠ ويتوقع أن يبلغ ١,١٢ مليون بحلول عام ٢٠٠٦[١١]. وهي زيادة ناتجة -دون شك- من آثار (الإيدز)، وعليه فسيكون لها أثرها الأكبر على الإقليم الأوسط. غير أنه ومنذ حلول الإيدز فقد تحولت الأسرة الممتدة إلى أسر أكثر امتدادا، مما يفاقم من مخاطر بروز مستويات أعلى لعمالة الأطفال، والتخلي عن الدراسة، واستشراء المرض وسوء التغذية، وعدم القدرة على الوصول إلى الخدمات الصحية، وفقدان الوراثة، وإتاحة فرصة كبيرة لوباء الإيدز[١٢].

١٦- تعتبر الأعاصير والفيضانات والجفاف ظواهر متكررة الحدوث في موزمبيق، فأجزاء كبيرة من جنوب البلاد تعد أماكن منكوبة بالجفاف بمعدل أربع سنوات من كل خمس سنوات. والمساكن ضعيفة أمام الصدمات، ولكن إمكانية التعاون معها والنجاة منها -وخاصة في نطاق الأسر الأكثر فقرا- بصفة عامة محدودة. وفي السنوات الأخيرة عانت موزمبيق من العديد من الصدمات والتي أثرت سلبا على التقدم الذي شهدته في أواخر التسعينات. فبجانب ما أحدثته من خسائر في المحاصيل والمواشي وآثار مباشرة أخرى فإن لهذه النكبات تأثير طويل الأجل خاصة بعد فقدان الأصول مثل الماشية والمساكن، أو حين تتضرر القاعدة الإنتاجية (الأرض والماء).

السكان المستهدفون:

١٧- مع تعمق وانتشار الفقر بصورة واسعة، فإن انعدام الأمن الغذائي وتفشي الجوع في موزمبيق يستوجب استهداف أفقر فقراء الأسر، لا سيما والتركيز الحالي لمجهودات البرنامج على الإقليمين الأوسط والجنوبي له ما يبرره حيث أنها أساسا مناطق مجاعة مزمنة قصيرة الأجل، ومن ثم فللمساعدة الغذائية أفضلية كبيرة مبنية على أساس المقارنة. فالإقليمين يعتبران من المناطق الضعيفة في مواجهة الكوارث الطبيعية، ويتميزان بأعلى معدل لانتشار مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز). كذلك فان هناك مجموعات إضافية سوف تستهدف، وهي الأطفال، وعلى وجه الخصوص البنات والأيتام والذين ينحدرون من أسر فقيرة، والهدف تحسين فرص حصولهم على التعليم.

---

[١١] الأثر الديمغرافي لمرض نقص المناعة المكتسبة في موزمبيق MISAUDE, INE, MPF, CEP-UEM.

[١٢] التقدير الموحد للقطر- موزمبيق ٢٠٠٠.

أولويات الحكومة وسياسات التصدي للفقر وانعدام الأمن الغذائي

السياسات الشاملة

١٨- في عام ١٩٩٥ أجازت الحكومة "خطة مكافحة الفقر" و "الاستراتيجية الغذائية الوطنية" والسياسة الزراعية، و"استراتيجية التنفيذ" وكلها تقر بحقيقة أن هناك ضرورة قصوى للأمن الغذائي وبدور القطاع الزراعي في تخفيف حدة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي.

١٩- تهدف خطة العمل الوطنية لتخفيف الفقر المطلق، والتي أجيزت في ديسمبر ١٩٩٥م، إلى تخفيف مستوى حدوث الفقر المطلق الحالي من ٧٠ في المائة إلى ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٤م، حيث أعدت الخطة الإطار الخاص بتنسيق العديد من آليات السياسة (مثل: السياسة السكانية، الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية، الخطة الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمراض المنقولة عن طريق الجنس، "وخطة عمل لما بعد بكين"، والبرنامج الوطني المتكامل للعمل الاجتماعي، والتوظيف والشباب، والاستراتيجية التعليمية وخطة القطاع). وهذا التنسيق سوف يتم إنجازه من خلال "خطط الولايات لخفض معدلات الفقر".

٢٠- ترمي الخطة الزراعية إلى تأكيد الدور القيادي للقطاع الزراعي في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الوطنية، والمتمثلة في: (١) الأمن الغذائي (٢) النمو الاقتصادي المستدام (٣) ابتداع الوظائف (٤) خفض معدلات الفقر. وعلى القطاع الزراعي المشاركة في تحقيق هذه الأهداف من خلال قطاع أسري مكتف ذاتيا وينتج فائضا يمكن تسويقه، وقطاع تجاري فعال يسهم في التنمية الريفية.

٢١- صيغت سياسة تخفيف حدة الفقر وضمان الأمن الغذائي بهدف رفع معدل الإنتاج والدخل لأسر المزارعين الريفيين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الناتج عن الافتقار لتكنولوجيا الإنتاج وعدم انتظام الأمطار والفقر العام الذي تتسم به هذه المجموعة. وتهدف الحكومة إلى إنتاج غذاء كاف لتزويدهم بطاقة يومية تعادل ٢٠٠ ٢ سعرة حرارية لكل شخص. وبالإضافة إلى هذا الهدف الإنتاجي فترمي هذه السياسة للتعرف على الاحتياجات التي تحتم إنشاء شبكة لتوفير الأمن الاجتماعي لتضمن تأمين الغذاء لأشد الأسر هشاشة وللآخرين المتأثرين بالكوارث الطبيعية.

٢٢- خلال عام ١٩٩٩ قدمت الحكومة "الخطة الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمراض المنقولة عن طريق الجنس" بهدف محاربة مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، وتتضمن الخطة فئتين رئيسيتين: الأنشطة الموجهة للوقاية/ والمعلومات، وأنشطة تخفيف الآثار مثل تقديم المساعدة للمنظمات الخاصة بمصابي الإيدز، وابتداع رعاية منزلية ومساعدة الأيتام وتدريبهم لإكسابهم مهارات.

سياسة العون الغذائي

٢٣- منذ عام ١٩٩٧ أثير جدل حول سياسة العون الغذائي. وتم إعداد مسودة الحكومة الخاصة بسياسة العون الغذائي في نهاية عام ١٩٩٩، وإزاء أوضاع الطوارئ الأخيرة تم إرجاؤها. ومع ذلك فان إجراءات البت فيها وإجازتها بواسطة الحكومة جارية الآن، ويفترض أن يتم إقرارها بنهاية الربع الأول من عام ٢٠٠١. وسيعمل **البرنامج** جاهدا لتضمين تلك السياسة التدابير الخاصة بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) وزيادة فرص حصول المستفيدين على التعليم.

٢٤- وتتواءم سياسة العون الغذائي مع أربعة أهداف (١) تبرز بجلاء الاستجابة المناسبة ومجمل إسهامات العون الغذائي للتصدي لانعدام الأمن الغذائي وفق سياق "الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية"؛ (٢) وتحدد المعايير للوفاء باحتياجات الغذاء للفقراء الجوعى دون خلق آثار اتكالية؛ (٣) تضع القواعد والمعايير حتى لا يؤدي استخدام العون الغذائي في موزمبيق إلى عقبات ونزوح السوق (علما بأنه مسموح بتوزيع الغذاء بالمجان لفترة قصيرة فقط وعند حدوث الكارثة مباشرة)؛ (٤) كما تحدد الإطار المؤسسي لتنسيق العون الغذائي.

٢٥- اتساقا مع سياق "الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية" فان سياسة العون الغذائي تحدد خمس أولويات: إغاثة الطوارئ، إعادة تأهيل هيكل البنية التحتية، الصحة والتعليم، تنمية الأسواق وميزان المدفوعات. وتوجد أنواع عديدة من البرامج ومن بينها: الغذاء مقابل الأصول، والتغذية التكميلية للمجموعات الهشة، والغذاء كحافز للتعليم،/أو البرامج التدريبية والتي عادة تكون متوائمة مع مهمة **البرنامج**.

تقدير أداء البرنامج حتى الآن

٢٦- وتندرج موزمبيق في عداد البلدان الرائدة التي يطبق فيها إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والاتفاق القائم بين وكالات الأمم المتحدة على تنسيق دوراتها البرامجية وضمان تزامنها اعتبارا من ١٩٩٨/١/١. وعليه فقد تم إجازة "البرنامج القطري" ولفترة أربع سنوات (١٩٩٨-٢٠٠١)، وتم كذلك إبرام الاتفاقية الخاصة بذلك في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨. وتنص الاتفاقية على أن يقدم **البرنامج** مساعدة بتمويل ٩١٠ ٠١٨ ٦٣ دولارات (شاملا التكاليف المباشرة وغير المباشرة)، إضافة إلى ثلاثة أنشطة تكميلية تستهدف ٠٠٠ ١٨٩ ١ من المستفيدين بما قدره ٣١٠ ١٢٩ أطنان من الغذاء. ويخصص "البرنامج القطري" -جانبيا- ٣٢ في المائة من موارده لعمليات الطوارئ و٦٨ في المائة للأنشطة التنموية.

البرنامج القطري الحالي ومكوناته

٢٧- للبرنامج القطري الحالي هدفان إنمائيان طويلي الأجل، وأربعة أهداف رئيسية، ذات صلة وبمستوى -أقل. والأهداف هي:

- الإسهام في تحريك القدرات وحث مجموعات انعدام الأمن الغذائي المستهدفة، لتنفيذ أنشطة تنموية لتقلل من هشاشتهم، وعلى وجه الخصوص في مجالات البنيات التحتية وإعادة التأهيل، الصحة والتعليم، وسياسة الكوارث والإدارة؛
- والتأهب للتجاوب مع متطلبات الطوارئ من الغذاء عند وقوع الكوارث القومية.

٢٨- ومن المفترض أن يتم تحقيق هذه الأهداف عن طريق إجراءات مصممة خصيصا، وهي:

- تعزيز دور النساء فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرار بشأن العون الغذائي وإدارة الغذاء، وذلك بهدف تمكينهم من المشاركة في المناسبات الخاصة بتحسين أمن الأسرة الغذائي.
- تنمية القدرات المؤسسية الوطنية والمحلية من خلال تدريب النظراء.
- استخدام تحليل للهشاشة ووضع خرائط قاعدة المعلومات بصورة موثقة وشاملة، وذلك بغرض التحقق والاستهداف بصورة أفضل لأكثر المجموعات ضعفا من حيث انعدام الأمن الغذائي.

- تشجيع التنسيق مع اللجنة الحكومية للأمن الغذائي ممثلة للحكومة، ووكالات الأمم المتحدة، والمانحين، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وذلك للتصدي للقضايا ذات الصلة بالغذاء، والسياسات والبرامج.

٢٩- بالنسبة للأنشطة المركزية (مستخدمين فقط ما يربو على ثلثي موارد البرنامج القطري) وأربع أنشطة تكميلية محددة في "البرنامج القطري" كوسيلة تمكن المعونة الغذائية التابع **للبرنامج** من خلالها تحقيق أهداف "البرنامج القطري"، وهي:

- المشروع رقم ٥١٦٠ (التوسع الأول) – تغذية الطلاب في المدارس ذات السكن الداخلي (٠٩٠ ٠٦٦ ١٣ دولارا؛ ٢,٧ في المائة من البرنامج القطري)؛
- المشروع رقم ٤٧٢٠ – "تأهيل خط مواصلات التغذية" (٥٢٠ ٧٠٢ ١ دولارا؛ ٢,٧ في المائة من البرنامج القطري)؛
- المشروع ٥٣٣١ "إعادة تشييد وتأهيل المدارس الابتدائية في المناطق الريفية" (٤٠٠ ٩٢١ ١٠ دولار؛ ١٧,٣ في المائة من البرنامج القطري)؛
- المشروع ٥٩٣٥ "الغذاء مقابل تمويل التنمية" التنمية (٨٣٠ ١٤١ ١٧ دولارا؛ ٢٧,٢ في المائة من البرنامج القطري).

٣٠- يخصص "البرنامج القطري" ٠٧٠ ١٨٧ ٢٠ دولارا (٣٢ في المائة من البرنامج القطري) لعمليات الطوارئ المستقبلية لما يعادل في المجموع ٠٠٠ ٨٠٠ من المستفيدين ما بين أعوام ١٩٩٨ و٢٠٠١، لا سيما والهدف المباشر في هذا السياق هو مساعدة الحكومة لتلبية متطلبات الكوارث المباشرة ذات العلاقة بالغذاء، ويتأتى ذلك بإيلاء دور أكبر للنساء في الإنعاش الغذائي والإدارة، مع الهدف طويل الأجل الخاص بتقليل معدل وفيات منكوبي الكوارث، مع الحفاظ على الحد الأدنى من أمن الأسرة الغذائي في المناطق المتأثرة بالفيضانات.

٣١- شملت الأنشطة التكميلية للبرنامج القطري تقديم المساعدة للحكومة لصياغة وتنظيم سياسة حسن الاستعداد للكوارث الوطنية، والتنسيق مع الحكومة، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص (لجنة وطنية للأمن الغذائي) لتحسين مستوى المشاركة والتأييد من أجل الفقراء الجوعى، وذلك باستخدام "تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها"، رامين لاستهداف المجموعات السكانية الضعيفة في مناطق انعدام الأمن الغذائي، وإيلاء أهمية قصوى لفرص بناء القدرات ومشاركة النساء في إغاثات الغذاء والأنشطة الإدارية. كذلك فإن أنشطة وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، وأنشطة تمايز الجنسين، والتنسيق، والرصد والتقييم تقدر تكلفتها بحوالي ٢١٠ ٩٩٣ دولارات، ٩٧٠ ٨٥١ دولارا، و٠٢٠ ٢٠٥ دولارا على التوالي، خلال فترة البرنامج القطري. وقد تم تمويل المنشطين الداعمين الأولين من الدعم المباشر المكون لمشروعات التنمية الأربعة، بينما تمول لجنة الأمن الغذائي من نفقات موازنة مباشرة وغير مباشرة من مشروع "الغذاء مقابل تمويل التنمية".

٣٢- اتضح من التقييم الخارجي القطري في موزمبيق والذي تم تنفيذه في يونيو/حزيران – يوليو/تموز ٢٠٠٠، أنه تميز برؤية استراتيجية في أشد المناطق والمجموعات هشاشة، وفي تخفيف أثر الكوارث، وحسن الاستعداد على مستوى الأسرة والمجتمع، واتسم كذلك بدرجة عالية من الشفافية والتماسك الداخلي. كما تبين أن هناك انحياز صريح في البرنامج القطري نحو تركيز العون الغذائي على قطاعات (الصحة، التعليم، والتنمية الريفية؛ وتخفيف حدة الكوارث)، وعلى المناطق الجغرافية (لأكثر المحافظات افتقارا للأمن الغذائي والمناطق المعرضة للكوارث، في الأقاليم الوسطى والجنوبية).

٣٣- لاحظت البعثة أن الهدفين الشاملين للبرنامج القطري تم تحديدهما بوضوح، ويسايران أولويات التنمية الحكومية، وأنهما منسجمان تماما مع سياسة المعونة الغذائية والتنمية الجديدة التابعة **للبرنامج**. أما الأنشطة الرئيسية فهي تكميلية ومعززة ذاتيا، ومتكاملة مع برامج الحكومة التنموية في المقاطعة وعلى مستوى المحافظات. وقد صممت الأنشطة على أساس مفهوم تشاركي على مستوى المجتمع وبصورة روعي فيها تيسير تركيز الأنشطة المساعدة **للبرنامج**. كما تضمنت مفهوما واضحا للملكية من جانب الحكومة على المستويات الوطنية والمحافظات والمقاطعة، كما يظهر دور الوزارات النظيرة لشركاء حقيقيين في التخطيط وتنفيذ الأنشطة المساعدة **للبرنامج**. وإجمالا، فقد توصلت البعثة إلى أن عملية تطوير أول مخطط للاستراتيجية القطرية في موزمبيق نتج عنها نشوء استراتيجية واضحة وشفافة وبرنامج لبرنامج الأغذية العالمي، بالإضافة إلى شعور بالملكية لا يستهان به من جانب الحكومة على المستويات الوطنية وعلى مستوى المحافظة والمقاطعة، كما برز دور النظراء من الوزارات كشركاء حقيقيين في تخطيط وتنفيذ الأنشطة المساعدة **للبرنامج**.

٣٤- اتضح للبعثة أن مكونات البرنامجين الرئيسيين في "البرنامج القطري" الحالي وبصفة عامة متسقين تماما مع سياسة "المعونة الغذائية والتنمية". ورغما من أن مشروع "الغذاء مقابل تمويل التنمية" والأنشطة الخاصة بقطاع التعليم كانت في طريقها للتنفيذ أو تم تصميمها قبل إقرار سياسة المعونة الغذائية والتنمية، فقد نالا الاستحسان والتقدير لشمولهما على العديد من معايير تلك السياسة. إلا أنه ما زال هناك بعض الموارد تم الالتزام بها للقطاعات/ والأنشطة (الصحة/ تكميلي وتغذية علاجية) ومناطق جغرافية (غير تلك التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي المزمن) والتي لم تكن متسقة تماما مع أولويات "سياسة المعونة الغذائية والتنمية". و"وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها" VAM. ولهذا السبب اقترحت البعثة قيام برمجة مرحلية متدرجة لمساعدة البرنامج المقدمة للبرنامج العلاجي التغذوي المسمى (الحليب/ الزيت/ السكر) فيما تبقى من "البرنامج القطري"، واستبداله ببرنامج آخر من قبل مؤسسة فاعلة (مثل منظمة اليونيسيف، والمنظمات غير الحكومية).

٣٥- تعتقد البعثة أن مساعدة **البرنامج** لقطاع التعليم (تشييد المدارس، إعادة تأهيل مدارس السكن الداخلي وتزويدها بالمعدات، توفير الغذاء، وسائل التدريس، وتدريب المعلمين والتدريب في مجال الإدارة) تظل ذات أهمية قصوى حيث تعمل على توسيع فرص الالتحاق بالتعليم الابتدائي، وعلى الأخص البنات، وترفع نوعية التعليم من خلال تقوية المدارس الثانوية. بالإضافة إلى هذا لاحظت البعثة أن مساعدة **البرنامج** خففت عبء المصروفات الدراسية على الأسر الفقيرة ومن ثم ضمنت التحاق الفقراء بالتعليم في مستوى الثانوي.

٣٦- واتضح للبعثة، رغم أن برنامج "الغذاء مقابل تمويل التنمية" لم يتم تجهيزه تماما، إلا أنه وبالفعل قد أتاح لموزمبيق نوعا من المرونة المطلوبة تمكنه من إجراء نقلة فعلية بين التنمية وعمليات الإغاثة. إبان طوارئ الفيضانات في مطلع عام ٢٠٠٠م وظهور برنامج "الغذاء مقابل تمويل التنمية" وتوفر الموارد الغذائية في مخزونات الدولة مما مكن **البرنامج** من الاستجابة بصورة فورية وفعالة للطوارئ المنتشرة. وقد نما إلى علم بعثة التقييم وبصورة واسعة الانتشار دون حصر الإطراء والثناء على سرعة **البرنامج**، وحتى من الوكالات المانحة والتي كانت تقلل من قيمة البرامج الإنمائية التي يطرحها **البرنامج**.

٣٧- لاحظت البعثة أن أثنين من أكثر ميزات برنامج "الغذاء مقابل تمويل التنمية" أهمية كانت أسلوب اللامركزية والبعد الخاص بسلطة المجتمع. وحقيقة وحيث أن سلطات المقاطعة هي المسؤولة تماما عن تخطيط أنشطة المشروع (الإشراف الفني، النقل، التوزيع، التخزين. وما إلى ذلك) فهذه فكرة مبتكرة بالنسبة لمشروعات **البرنامج** وعامل هام لإنجاح استجابته للفيضانات الأخيرة. ولكن لا زالت هناك مشكلة تحريك الموارد المكملة والتخطيط المشترك أو التكامل

لأنشطة " الغذاء مقابل تمويل التنمية" مع الأنشطة الإنمائية المدعومة بواسطة الوكالات الحكومية الأخرى والوكالات متعددة الجوانب والثنائية. وليس المطلوب فقط من الدول المانحة، وفي نطاق التزاماتهم التأكيد من تضمين الموارد التكميلية للبرنامج القطري والتي أجازها المكتب التنفيذي، ولكن ينبغي على البرنامج تقديم تكاليف عون تنموي كاف لضمان استمرارية هذه الأنشطة في إطار "سياسة المعونة الغذائية والتنمية" وبطريقة مناسبة.

٣٨- وقد لاحظت البعثة أن استجابة **البرنامج** السريعة إزاء طوارئ الفيضانات والتي نالت استحسانا واسعا ما كانت ستأتي ثمارها لولا توفر الموارد البشرية والتغذوية من قبل برنامج التنمية في المنطقة. ولمزيد من التفاصيل حول حيثيات وتوصيات البعثة يمكن الرجوع لتقريرها: "التقرير نصف السنوي تقييم البرنامج القطري لموزمبيق (WFP/EB.2/2001/3/1)" المرفوع للمكتب التنفيذي خلال فترة انعقاده الثانية، لسنة ٢٠٠١.

٣٩- وكان من ضمن توصيات البعثة الآتي:

- على البرنامج القطري الاستمرار في رؤيته الاستراتيجية دون تبديل وحتى البرنامج القطري الثاني، وأيضا مع مزيد من التركيز على التعليم، وبتركيز أقل على الصحة.
- على البرنامج الاستمرار، بقدر الإمكان، في توسيع دعمه لقطاع التعليم فيما يتبقى من فترة البرنامج القطري الحالي، والبرنامج المقبل؛
- يجب تحديد الإجراءات المستقبلية فيما يتعلق بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) بصورة ملموسة، ضمن مجموعة أطروحة "إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية" ومرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) في سياق برنامج محدد وموسع – طويل الأجل، شاملا الإنتاج، التعليم، والتدريب، والأنشطة المولدة للدخل.

التوجهات المستقبلية لمساعدات البرنامج

٤٠- إن صياغة هذا الجيل الثاني من مخططات الاستراتيجية القطرية تم إنجازها في إطار التحضير للتقدير الموحد للقطر التابع لمنظمة الأمم المتحدة و"إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية" الثاني. وهو نتاج عملية شاملة وتشاركية شملت ورش عمل وسمينارات، شارك فيها ممثلون عن الحكومة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، ومانحين ثنائيين، ومنظمات مجتمعية، والمنظمات غير الحكومية. ومن خلال النقاش الذي دار حول موضوعات سياسة الغذاء نشأ إجماع حول الأهداف الاستراتيجية، وآفاق وطبيعة أنشطة المساعدات الإنمائية التابعة **للبرنامج** وإمكانية تطويرها مستقبلا.

٤١- تم تحديد ثلاثة مناطق رئيسية حيث يمكن أن يكون للمساعدة الغذائية ميزة مقارنة واضحة في موزمبيق: (١) استثمار متزايد في التعليم (٢) دعم لإعادة تأهيل البنية التحتية في المناطق المعرضة للكوارث ومناطق انعدام الأمن الغذائي وتوليد الأصول لتحسين وتعزيز آلية تعاون الأسر الفقيرة، و (٣) دعم مصابي مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) والأسر المتأثرة. وفي هذا السياق ينبغي إيلاء أولوية قصوى لتصحيح التمايز بين الجنسين، واختلال التوازن الريفي والحضري والإقليمي في مناطق الأزمات. وعليه، فبينما يكون الضغط الرئيسي على الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل مستمر دون تبديل من البرنامج القطري الحالي، فهناك تغيير في التركيز فيما يتعلق بأنشطة البرنامج القطري نحو إعطاء دعم أكبر لقطاع التعليم (مع التركيز على البنات وأيتام مرض نقص المناعة المكتسبة ،الإيدز)، وللبرامج الرامية لمساعدة المجموعات والأسر لمعاونتهم في تأسيس قاعدة لأصولهم واسترداد سبل عيشهم المستدام المتكيفة مع الكوارث الطبيعية.

٤٢- ستكون مهمة **البرنامج** في موزمبيق حتما تخفيف الجوع الموسمي المزمن لدى المجموعات المفتقرة للأمن الغذائي. وعليه، وبهذا يساهم **البرنامج** في الأهداف الوطنية الرامية لاستئصال الفقر. وفي إطار التقدير الموحد للقطر، و"إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية" سيشارك البرنامج بالإيفاء بحق المستفيدين للحصول على: سبل عيش مستدامة، أمن الأفراد، المشاركة الكاملة، الحماية والمساواة، المعرفة، وحياة مديدة وصحية. وسوف يفي البرنامج بهذا بالتركيز على أربع مجالات استراتيجية: (١) الاستثمار في التنمية البشرية (٢) الابتكار، الضيافة، وإعادة تأهيل سبل العيش المستدامة للكوارث، (٣) تحسين الوضع التغذوي لمصابي مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) من المتأثرين من الفقراء الجوعى (٤) والتأهب للكوارث، وتخفيف الآثار والإدارة. وعليه، فإن أهداف مساعدات **البرنامج** المستقبلية طويلة الأجل ستكون على النحو التالي:

- تعزيز قدرات أسر الفقراء الجوعى (وبخاصة النساء، والأطفال والعجزة) ليطلعوا بدورهم في التنمية ويصمدوا أمام الصدمات الاقتصادية، والجفاف والفيضانات، أثناء تصديهم لاختلال التوازن في تمايز الجنسين ومرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، وأيضا:
- مساعدة الحكومة للاستجابة لمتطلبات الغذاء عند وقوع الكوارث الوطنية.

٤٣- أما الأهداف قصيرة الأجل والمتوقع أن تقود إلى الأهداف طويلة الأجل فهي:

- تعزيز دور النساء في العون الغذائي وفي عملية اتخاذ القرارات الخاصة بإدارة الغذاء، وذلك بهدف تمكينهم من المشاركة في فرص تحسين الأمن الغذائي للأسرة.
- زيادة فرص تنمية المجتمع وقدرات الموارد البشرية من خلال: الدعم للتعليم في كل مستوياته، مع تركيز خاص على البنات واليتامى، وبرامج تعليم الكبار (وبخاصة للنساء)، التدريب وتحسين مشاركة المجموعات في تحليل الاحتياجات والمعوقات، وتصميم وتنفيذ أنشطة تغذية المجتمع وأنشطة تحسين الغذاء.
- المساعدة في إنشاء وتأهيل وصيانة وإدارة الأصول المستدامة التي تمتلكها وتقوم بتشغيلها الأسر والمجموعات، والمتوقع أن ينتج عنها زيادة الأمن الغذائي وتقليل التعرية البيئية وتخفيف نكبات الجفاف والفيضانات.
- زيادة قدرات المجموعات لتصمد وتتجاوب مع الصدمات الاقتصادية، والطوارئ المستمرة مثل مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) والكوارث الطبيعية من خلال تعزيز الهياكل المؤسسية في المجموعات، والمقاطعة والمستويات الوطنية.
- تحسين الوضع التغذوي للجوعى وللأسر (وبخاصة الأيتام) المتأثرين بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز).
- تحسين استعداد الحكومة للكوارث، وتوفير الموارد التغذوية للتدخل السريع عند الطوارئ.

٤٤- فيما يلي الأسس التي ستقود الأنشطة المستقبلية **للبرنامج**، والتي ستشكل التوجهات الاستراتيجية والأنشطة الضمنية: (١) التأهب للكوارث، والتوعية والتخطيط الإداري (٢) توجيه تمايز الجنسين (٣) خلق الوعي بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) في كل الأنشطة (٤) مؤازرة قضايا الجوع (٥) التشارك مع الحكومة وكافة وكالات التنمية ذات الصلة (٦) وبناء القدرات البشرية. وفي ضوء الخارطة الأساسية لتمايز الجنسين في موزمبيق، وتمشيا مع التزامات البرنامج للنساء، فسوف توجه ٦٠ في المائة من موارد البرنامج القطري للبنات والنساء.

٤٥- ستبنى مساعدات **البرنامج** المستقبلية على تحليل مستحدث "للهشاشة المزمنة" والتي يمكن التعرف عليها عن طريق معايير عديدة، وأبرزها: انعدام الأمن الغذائي المزمن، والهشاشة المزمنة إزاء الكوارث حيث يمثل العون

الغذائي أفضلية نسبية. ومن المعايير الإضافية: انتشار مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، واختلال توازن تمايز الجنسين في التعليم (استيعاب التلاميذ/ ومعدلات التخرج). ويجري الإعداد –قريبا– للتدريب على ترسيم هذه المعايير في مراحل ملائمة على مستوى المقاطعة. وبمناسبة هذا التدريب ستتولى "وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها" مهمة تجميع سلسلة من المعلومات تعود لأربع سنوات مضت (ولن يؤخذ في الاعتبار معلومات ما قبل ١٩٩٦ بسبب نشوئها مع الحرب الأهلية والجفاف المستمر ولفقدانها للمصداقية). وسيعزز البرنامج جهوده ليدمج معلومات ومنهج "وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها" في نظام واحد مشترك لمساعدة الحكومة لتحسين قدراتها الخاصة بالإنذار المبكر وتحليل الهشاشة بصورة مستدامة. وفي حالة سماح موارد "تكلفة الدعم المباشر"، فإن هذه المهام ستضمن كأنشطة يتم تمويلها في البرنامج القطري المقبل. وتبين الخارطة في الملحق (١) أشد مناطق الفقر المزمن انعداما للأمن الغذائي في المقاطعات، وهي بمثابة مؤشر أولى لهشاشتهم المزمنة. أما معايير الاستهداف الأخرى فسوف يتم استخدامها بصورة تصاعدية أو بديلة، لملاءمة الغرض المطلوب. وستراعي مرونة خاصة في الأنشطة المختلفة لتمكن البرنامج من المشاركة في جهود البرمجة المشتركة في سياق "إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية".

٤٦- وفي الوقت الحالي، اعتمد العديد من الأنشطة لمساعدة مباشرة للمتأثرين بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز): (١) مؤن غذائية ترسل للأيتام في المستوى الثاني من التعليم الابتدائي (٢) دعم تغذوي (بالتضامن مع اليونسيف) للأطفال المتأثرين بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) (٣) إمكانية توفير الغذاء للأسر المتأثرة بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) (في حالة تحقيق برنامج مشترك لشركاء الأمم المتحدة). وفوق ذلك، فإن موضوع مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) سيتم إدراجه ضمن أنشطة البرنامج من خلال زيادة الوعي في أوساط الشركاء، والمستفيدين والمقاولين وعلى سبيل المثال عبر توفير الغذاء مقابل التدريب للمستفيدين أو عن طريق حملات التوعية أثناء تنفيذ مشروعات "الغذاء مقابل العمل".

٤٧- واعترافا بالانتشار الواسع للكوارث الطبيعية المتكررة والتي تتطلب استجابة العون الغذائي للطوارئ، فيقترح استمرار البرنامج في إبراز الحاجة لمساعدات الطوارئ لمليون شخص خلال خمس سنوات تأسيسا على تجربة الماضي القريب. وفي هذا السياق، فالهدف المباشر هو مساعدة الحكومة لتستجيب لمتطلبات الكوارث المباشرة ذات العلاقة بالغذاء، ولتأكيد دور أكبر للنساء في إغاثة الغذاء والإدارة، وتمشيا مع الهدف طويل الأجل الرامي لتقليل وفيات ضحايا الكوارث، والمحافظة على مستويات مرضية للأمن الغذائي في الأسرة في المناطق المتأثرة بالكوارث.

٤٨- وفي إطار الدعم المقترح لقطاع التعليم، وتمشيا مع نهج "وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها" فستوجه الأنشطة لجذب المجموعات الهشة والمحرومة حتى الآن نحو التعليم (البنات، وأطفال الشوارع والأطفال المعوقين، وأيتام الإيدز وأطفال آخرين خارج المدارس) من خلال برامج التغذية المدرسية والدعم لمدارس خاصة. سيقوم برنامج "الغذاء من أجل تمويل التنمية" بدعم البرامج الوطنية الرامية لمساعدة المجتمعات الهشة في أشد المناطق انعداما للأمن الغذائي والمناطق المعرضة للكوارث لتمكينهم من تقليل حدة انعدام الأمن الغذائي لديهم وضعفهم أمام الصدمات الاقتصادية الخارجية والكوارث الطبيعية.

٤٩- إن أفضل استخدام للعون الغذائي قصير الأجل في موزمبيق يتمثل في جعل الغذاء حافزا لتخفيف حدة الجوع قصير الأجل، وبالتالي يمكن الأسر والمجموعات من المشاركة في التنمية وفي الأنشطة التدريبية, ودعم إنتاج الغذاء وتخفيف آثار الفيضانات والجفاف لدى قطاع صغار الملاك (مثلا: مشروعات ذات حصاد مائي ضئيل، الإشراف والإدارة، آبار ضحلة، التربة وتخزين المياه، التحكم في الفيضانات، مدارس حقلية للزراع، إنتاج المحاصيل، التنويع،

الانحدارات، التخزين وعمليات ما قبل الحصاد)، ومساعدة المجموعات الهشة (وخاصة الأسر والأيتام المصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة الإيدز) من خلال برامج دعم الغذاء وذلك لتطوير مهاراتهم وممارساتهم التغذوية، وتطوير تنمية الموارد البشرية (عن طريق التغذية المدرسية والغذاء مقابل التدريب).

٥٠- وهذه الأنشطة ستستهدف ثلاث من الأولويات الاستراتيجية الخمس الخاصة "بسياسة تحويل التنمية" المنبثقة عن البرنامج، وعلى وجه التحديد الأولوية رقم (٢) لتمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في التنمية البشرية عن طريق التعليم والتدريب. الأولوية رقم (٣)، تيسير حصول الأسر على الأصول والمحافظة عليها, والأولوية رقم (٤) تخفيف آثار الكوارث الطبيعية في المناطق الضعيفة عند تعرضها لمثل هذه الأزمات.

تعريف المناطق الرئيسية لمساعدات البرنامج

٥١- حسب ما اتفق عليه فان موارد الغذاء في البرنامج مدمجة مع موارد غير غذائية سوف تتجه نحو أنشطة ذات مركزين: تقديم المساعدة لقطاع التعليم (٨٠ في المائة) "والغذاء مقابل تمويل التنمية" (٢٠ في المائة). كما يفترض توجيه ٢٥ في المائة من موارد الأنشطة معا نحو دعم الأسر والأيتام المتأثرين بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) حسب التصور الوارد في تقرير "إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية" للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، سواء في إطار الأنشطة المبرمجة المشتركة أو في سياق توجيه إجراءات الدعم الخاص بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز). ووفق ما ورد في البرنامج القطري الأول فقد اقترح أن يستمر البرنامج في ممارسة إبراز الحاجة لمساعدات الطوارئ لمليون شخص خلال خمس سنوات تأسيسا على تجربة الماضي القريب.

⇦ *الاستثمار في التنمية البشرية*

٥٢- إن مساعدة البرنامج في مجال التعليم والتدريب ستوجه نحو الأولوية رقم (٢): "سياسة تحويل التنمية". وقد اتضح أن الفجوة الهائلة بين المستوى الأول للتعليم الابتدائي وبقية التعليم الأساسي تعيق تطور الموارد البشرية. ويقدر الإجمالي الحالي للتلاميذ المسجلين في المستوى الأول من التعليم الابتدائي بحوالي ٢ ٠٧٥ ٠٠٠ تلميذ. وينخفض هذا إلى ١٨٥ ٠٠٠ (حسب أرقام ١٩٩٨) بالسنة للمستوى الثاني من التعليم الابتدائي. أما التسجيل فيما يتعلق بالثانوية والمستوى المهني فهو أقل؛ حيث سجل ٦٤ ٠٠٠ تلميذ للمستوى الأول من التعليم الثانوي، و٨ ٠٠٠ للمستوى الثاني وحوالي ١٠ ٠٠٠ للتعليم المهني (بما في ذلك تدريب المعلمين).

٥٣- نظرا لحجم الدولة من حيث الكثافة السكانية المتدنية، وخاصية تشتت الاستيطان البشري فيها، وتوفير الدراسة الابتدائية والثانوية على مقربة من المجموعات الريفية، وهو أمر يفوق الموارد المالية للحكومة في الوقت الحاضر (وحتى بالنسبة لتنبؤات المستقبل). وعليه، فسياسة التعليم الوطني شددت على ضرورة توفير مواقع استراتيجية للمدارس على مستوى الابتدائي والثانوي بجانب توفير السكن الداخلي للتلاميذ فيها. وتتحمل الحكومة جزء يسيرا من تكاليف الغذاء (يكفي لتغطية كلفة البروتين مرتين أسبوعيا) والبقية تتحملها أسرة التلميذ. ويكلف السكن الداخلي (حوالي ٣٢ دولارا لكل تلميذ سنويا) وهي مصروفات كانت ولا زالت فوق طاقة الأسر الريفية والتي يبلغ دخلها ٦٠-٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (٢٤٠ دولارا/ في السنة).

٥٤- لقد لوحظ أن معدل التسرب الدراسي للبنات مرتفع بصورة ملحوظة. ففي عام ١٩٩٧ تبين أن نسبة البنات ما بين الصف الأول والثالث في المقاطعات الشمالية والوسطى بلغت ٦١,٨ في المائة. وفي عام ٢٠٠٠ بلغت النسبة النهائية للبنات المسجلات في المستوى الأول للتعليم الابتدائي ٤٩,٥ في المائة (مقابل ٥٨,١ في المائة للأولاد). وبالنسبة

للمستوى الثاني للتعليم الابتدائي فان المعدل نفسه قد انخفض بصورة مريعة إلى ١,٩ في المائة للبنات، و ٢,٣ في المائة للأولاد (المرجع: التقدير الموحد للقطر/موزمبيق ٢٠٠٠). وعلى المستوى الأول للتعليم الابتدائي فان ٢٥ في المائة من المدرسين على نطاق القطر (أو ٨,٣١٨) من النساء. ومن تلك المجموعة فإن ٦٨ في المائة قد تلقوا تدريبا في مجال إعداد المعلم. ومن بين المدرسين في المقاطعات الشمالية والوسطى تنخفض نسبة النساء المعلمات لتبلغ (١٦ في المائة) فقط.

٥٥- وفي ضوء هذه الاعتبارات أنشأت وزارة التربية "وحدة تمايز الجنسين" وأعادت تأسيس قسم تعليم الكبار ومحو الأمية الوظيفي. وحاليا تقوم وحدة تمايز الجنسين بابتداع برامج تركز على تعليم البنات، وقد أتيحت الفرصة كذلك لاستيعاب الأمهات والآباء والحراس. والهدف من هذه البرامج التعرف على الأسباب والبحث عن حلول لظاهرة التسرب المدرسي العالي لدى البنات.

٥٦- وبصرف النظر عن موضوع زيادة عدد المدارس، فان أهم هدف بالنسبة للحكومة هو زيادة فرص الدخول للمدارس والتسجيل، ومعدلات النجاح على كل المستويات وما فوق المستوى الأول في المدارس الابتدائية وذلك بغرض إثراء عددية العمال المهرة المتوفرين بالبلاد. وأن زيادة فرص الالتحاق بالتعليم على المستوى الابتدائي وعلى المستوى الأعلى تعتبر من أهم أولويات الحكومة و "خطة المانحين الاستراتيجية لتطوير قطاع التعليم" للفترة ١٩٩٧-٢٠٠١. أيضا وبكل وضوح فهناك أفضلية نسبية لمساعدات الغذاء لمدارس الابتدائي خاصة فيما يتعلق بتخفيض تكلفة الحضور المنتظم للدراسة وذلك بمنع عمالة الأطفال (وبالذات أيتام الإيدز، والبنات المشتغلات بالزراعة وخدمة المنازل) مؤكدين بذلك أن الجوع قصير الأجل لن يقف حائلا دون تعليم الأطفال.

٥٧- إن تنفيذ خطة المانحين الاستراتيجية لتطوير قطاع التعليم ستتطلب دعما هاما من قبل الحكومة وجهات خارجية. وفي هذا السياق فان الهدف الرئيسي لبرنامج الدعم لقطاع التعليم التابع للبرنامج هو تحسين فرص الالتحاق بالتعليم (وبخاصة للبنات)[١٣] من الابتدائي إلى المستوى المهني من خلال سلسلة من خمسة أنشطة متكاملة تنفذ خلال فترة خمس سنوات، والتي من شأنها تمكين الأسر الفقيرة الاستثمار في التنمية البشرية من خلال التعليم والتدريب[١٤].

٥٨- تتم متابعة هذا الهدف في البرنامج القطري الحالي من خلال الدعم السخي للتعليم الابتدائي وللسكن الداخلي بالنسبة لمستويات الثانوي، والفني والمهني. وبالنسبة للأخير فستكون له أهمية خاصة نظرا للأعداد المتنامية من الطلاب في المدارس الابتدائية والتي تتطلب على حد سواء أعداد متنامية من المعلمين من الذين أكملوا المرحلة الثانوية. وفي ذات الوقت، سيتم إنجاز مساعدات البرنامج لمدارس السكن الداخلي على مراحل من خلال أنشطة إرشادية ترمي إلى تمكين نخبة من المدارس ذات الخدمات الإسكانية لتقوم بمهامها دون اللجوء لمساعدات البرنامج. وإجمالا، يشتمل برنامج التعليم على خمسة أنشطة:

(١) **النشاط التغذوي لمدارس السكن الداخلي الثانوية والمهنية** (موسع ومرشد)؛ ويهدف هذا النشاط إلى تحسين فرص الدخول للتعليم الثانوي والمهني عن طريق تقليل تكلفة استيعاب الأطفال في مدارس السكن الداخلي (الطريقة الوحيدة للالتحاق بالتعليم الثانوي والمهني في البلاد). فالنشاط يزود التلاميذ بوجبات مجانية (المشروع موزمبيق ٥١٦٠ (التوسع الأول))، وهو أمر في غاية الأهمية بالنسبة للبنات وهن –حسب التجربة– الأوائل اللائى يتركن المدرسة في حالة نضوب مفاجئ لموارد أسرهن.

---

[١٣] زيادة فرص التعليم تمثل أولوية هامة للحكومة حسب تقرير ESSP

[١٤] تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في التنمية البشرية هو أحد الأولويات الخمس **للبرنامج** + FAAD

(٢) **الاستعاضة عن الدعم التغذوي بالاعتمادات المالية في مدارس السكن الداخلي:** (نشاط إرشادي). هذا النشاط التكميلي الجديد تحت (المشروع موزمبيق ٥١٦٠ (التوسع الأول)) يرمي إلى خلق الشروط الضرورية للاستدامة (تمويل المانحين للحكومة لتدبير الغذاء)، وإدارة ذات مستوى رفيع (من خلال التدريب) لإدارة خدمات السكن الداخلي والمدارس بعد مرحلية مساعدات الغذاء التابعة للبرنامج.

(٣) **النشاط التغذوي في المدارس النهارية** (جديد). تم تصميم هذا النشاط لتحسين فرص الالتحاق بالمستوى الثاني في المدارس الابتدائية ولتقليل تكلفة إرسال الأطفال (وبخاصة البنات) للمدرسة، وتقليل نسبة التسرب الدراسي، وللتأكد من أن الجوع قصير الأجل لن يكون له تأثير في تقليل القدرات الإدراكية. وسينطلق هذا النشاط الإرشادي عند توفر التمويل، ويعتمد أساسا على مشاركة المجتمع والإدارة ويمول جزئيا من الموارد العادية للبرنامج القطري التابع للبرنامج، وجزئيا عن طريق اعتمادات مالية يوفرها المشروع (الجديد) المسمى مبادرة التغذية لمدارس الولايات المتحدة الأمريكية.

(٤) **نشاط إعادة تأهيل مدارس السكن الداخلي.** يتم تنفيذه تحت (المشروع موزمبيق ٥٣٣١ (التوسع الأول) و(المشروع موزمبيق ٥١٦٠ (التوسع الأول))، في حالة الحصول على التمويل من الحكومة، وهذا النشاط يرمي إلى تحسين البنية التحتية، بما في ذلك تقديم خدمات إسكان مناسبة للبنات، وذلك بهدف توفير نوعية تعليم جيدة وبيئة دراسية ملائمة، بجانب تحسين فرص الالتحاق بالتعليم الثانوي والمهني.

(٥) **النشاط الخاص بتشييد مدارس ابتدائية** (مرشد – المشروع موزمبيق ٥٣٣١). في حالة الحصول على التمويل من الحكومة، سيعمل على مساعدة المجموعات بتشييد مدارس تقدم التعليم الابتدائي كاملا (المستويين الأول والثاني). وبذا يمكن تفادي حاجة الأطفال لتغيير المدارس، ومن ثم تقل نسبة التسرب وخاصة بين البنات. وهذا النشاط سيكون بمثابة منصة الانطلاق لمشاركة المجتمع في إعادة تأهيل مؤسسات السكن الداخلي الموجودة.

٥٩- تم تأسيس البرنامج القطري في أعقاب مذكرة تفاهم أبرمت بين وزارة التعليم **والبرنامج** والهدف إيجاد منظور قطاعي جديد لدعم عملية الالتحاق بالتعليم في موزمبيق للخمس سنوات القادمة، وعلى أساس أن الأنشطة المرسومة ستسير وفق طرق التنفيذ المتفق عليها مع وزارة التعليم في سياق البرنامج القطري لموزمبيق. وقد اقترح أن يستمر **البرنامج** في توسيع هذه الأنشطة وحتى بداية البرنامج القطري المقبل.

٦٠- إبان التشاور مع الحكومة وشركاء التنمية الآخرين بشأن "مخطط الاستراتيجية القطرية" الحالي، تقرر مراجعة مذكرة التفاهم الحالية وتضمينها التدخلات الواردة في المجالات التالية: (١) دعم تعليم البنات (٢) إلحاق أيتام الإيدز بالتعليم، (٣) وبالمشاركة مع وزارة شؤون المرأة يتم تحسين التغذية لتلاميذ ما قبل المرحلة الابتدائية وتقديم الدعم لمجموعات هامشية أخرى (مثل أطفال الشوارع والمعاقين) وذلك لتسهيل فرص حصولهم على التعليم (٤) الدعم المستمر للمنظمات غير الحكومية في مجال تعليم البنات، والتعليم غير الرسمي، والتدريب (٥) وبالتعاون مع وزارة الزراعة والتنمية الريفية يقدم الدعم للمجموعات من أجل إعادة تأسيس وحدات الإنتاج بالمدارس.

٦١- أما بالنسبة للمساعدات المقدمة لأنشطة القطاع التعليمي فسيعمل على وضعها في مناطق ذات احتياجات ملحة للتعليم، وخاصة في أوساط البنات، والأسر التي يكون انعدام الأمن الغذائي فيها عائقا أمام تعليم الأطفال. أما معايير الاستهداف التكميلي فهي فجوة تمايز الجنسين في التعليم (معدلات التسجيل، والتسرب) وهي الأسوأ في الإقليم الشمالي، واستشراء مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) وهو الأسوأ في الإقليم الأوسط. وعليه، فالمقاطعات التي بها مثل هذه الأنشطة على الأرجح تكون مناطق نائية في الإقليمين الشمالي والأوسط، حيث التدخلات تصطدم بعقبات امدادية شديدة محاطة بأعداد ضئيلة من الشركاء المقتدرين. ومع ذلك فان للبرنامج أفضلية نسبية متمثلة في قدرته على الوصول إلى

السكان البعيدين في مناطق انعدام الأمن الغذائي حيث الغذاء، وليس النقود، هو مفتاح الوصول إلى التعليم. والبرنامج أساسا نشط في مثل تلك المناطق في مجموعات إدارة تشييد المدارس، وسيظل يسعى لتجنيد شركاء آخرين في سبيل تحسين تنمية المجتمع من خلال أنشطة المبادأة المجتمعية.

⇦ *الغذاء مقابل تمويل التنمية*

٦٢- سيتوجه مشروع "الغذاء مقابل تمويل التنمية" إلى الأولويات رقم ٢ و٣ و٤ الخاصة بسياسة "المعونة الغذائية والتنمية"، لا سيما وهدف تنميته طويلة الأجل هو تقليل هشاشة المجموعات في المناطق الريفية والحضرية إزاء الكوارث وانعدام الأمن الغذائي. ويمكن إحراز هذا الهدف عن طريق الإجراءات التي:

- تضمن للأسر الضعيفة القدرة على الحصول على الغذاء خلال فترة المشروع،
- تساعد المجموعات على تحديد وتخطيط وتنفيذ المشروعات وتطوير نظم للمراقبة والتقييم،
- تجهيز الأصول اللازمة للمساعدة في زيادة إنتاجية الغذاء وتخفيف آثار الكوارث الطبيعية الخاصة بالزراعة والبنية التحتية للمجموعة، التعليم والصحة، وما إلى ذلك.
- حث وتحريك المجموعات المستهدفة في منطقة مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، استخدام الحبوب المناسبة وتخزين واستخدام الغذاء، الحفاظ على البيئة، والإصحاح..
- تأسيس آلية مؤسسة ملائمة يمكن من خلالها للمجتمعات المحلية والسلطات أن تدير الأصول التي حصلت عليها عن طريق المعونة.
- توفير التدريب في مجال تحريك وتعبئة المجموعات، وفي إدارة "الغذاء مقابل تمويل التنمية" (مثال: اقتراح سمنارات، وتدريب المشرفين واستقطاب الشركاء..).

٦٣- تجرى عمليات "الغذاء مقابل تمويل التنمية" عادة في المقاطعات التي تتميز بانعدام الأمن الغذائي. ويتم تخصيص الأنشطة المساندة للغذاء وفق حاجات وقدرات الفقراء والجوعى في مراكز محددة، ويولى اهتمام خاص بالنساء، كما ستكون مؤن الغذاء مدعمة بالعناصر الغذائية المناسبة. ويؤمل أن تلعب المجموعات دورها في تخطيط وتنفيذ هذه الأنشطة. وسيكون أمن الأسرة الغذائي والاحتياجات التغذوية، والتعرض لمخاطر الكوارث وانتشار وباء الإيدز المفتاح الأساسي الذي يحدد كيفية اختيار الأنشطة.

٦٤- لا شك أن مرض الإيدز قد أصبح يشكل عقبة خطيرة أمام التنمية في موزمبيق. ففي أكثر المناطق تأثرا في الإقليم الأوسط وخاصة عبر ممر "البيرا" وفي "التيت" حيث تسجل الأسر الفقيرة أعلى معدلات الإصابة بالإيدز في البلاد. والأمراض ذات العلاقة بالإيدز تزيد من مشاكل الأسر الاقتصادية، حيث تضطر الأسر لتمويل الموارد البشرية والمالية الشحيحة أصلا لتغطية تكلفة العلاج والرعاية الطبية للمرضى، ولإحداث توازن للتعويض عن فرص العمل المتناقصة. ولتدعيم أنشطة تخفيف مرض الإيدز من خلال التدريب (مباشر أو من خلال مشرفين) فلا بد من تعريف وتحديد مساعدات الغذاء للأسر المستهدفة بوصفها موجهة للرعاية وأنشطة توليد الدخل. ومثل هذه البرامج يمكن أن توفر نوعا من الإنعاش العام للسكان وعائلاتهم المتعايشين مع مرض الإيدز، وذلك بمساعدتهم للحفاظ على الأصول والتي –بطريقة أخرى– يمكن استخدامها للحصول على الغذاء. ومثل هذه المساعدات يمكن توجيهها أيضا للأسر التي ترعى أيتام الإيدز حيث يمكن تزويدهم بالمؤن الغذائية.

٦٥- وفي سياق سياسة اللامركزية الوطنية فقد عمل مشروع "الغذاء مقابل تمويل التنمية" على تزويد البرنامج بآلية مرنة فيما يتعلق بتفويض السلطة داخل المجموعات، والتجاوب الفعال مع الطوارئ إبان أحداث الفيضانات الأخيرة. ونظرا لأن التمويل يستهدف أكثر المناطق هشاشة، فمن المحتمل أن يصطدم هذا النشاط بعمليات متكررة لطوارئ الغذاء. وإلى هذا الحد، فمرونة التحول من التنمية إلى الطوارئ سوف تبنى أساسا على "الغذاء مقابل تمويل التنمية"، ووفق القواعد المنصوص عليها الخاصة بالرصد ومذكرات التفاهم الموقعة مع الشركاء المنفذين.

٦٦- بدأت الحكومة في تنفيذ عملية لامركزية للمهام والمسؤوليات على مستوى المقاطعات والولايات. كما بدأت وزارة الزراعة والتنمية الريفية، بالتعاون مع العديد من الشركاء، في تقوية نظامها الخاص بالإنذار المبكر (الفيضانات والجفاف)، وركزت على إعادة تأهيل البنية التحتية للري، وتوفير الحبوب والمدخلات الأخرى. ومن خلال التعاون مع الوزارات ذات الصلة وشركاء التنمية سيقوم مشروع "الغذاء مقابل تمويل التنمية" والبرنامج بدعم الجهود الرامية لرفع إنتاجية الزراعة لدى الأسر وذلك بتشجيع إنتاج المحاصيل/ التنويع والتدريج الأفضل للزراعة، التخزين وأنشطة ما قبل موسم الحصاد. وقد وضعت وزارة الزراعة والتنمية الريفية استراتيجيات لمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، وفي عام ٢٠٠١، ستقوم الوزارة والبرنامج ووزارة شئون المرأة بتشكيل مجموعات عمل للبحث عن سبل لتحسين الوضع التغذوي للنساء، والأيتام والأسر المتأثرة بالإيدز. وأيضا سيعمل **البرنامج** مع وزارة إدارة الدولة (المسؤولة عن اللامركزية) ووزارة الزراعة والتنمية الريفية ووزارة شؤون المرأة والمعهد الوطني لإدارة الكوارث والبرنامج لتشكيل خطة عمل متعددة القطاعات لأنشطة المجموعات.

آفاق البرمجة المشتركة مع الوكالات الأخرى

٦٧- تمت دراسة "مخطط الاستراتيجية القطرية" خلال عمليات استشارية امتدت لشهرين؛ شارك فيها عدد كبير من ممثلي المؤسسات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، والوكالات غير الحكومية والجهات المانحة. وتم تنسيق العملية وتزامنها مع عملية "إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية" لموزمبيق المتوقع تنفيذها قريبا، ومع خطط شركاء التنمية الآخرين. من جانب آخر، ما زالت فرص البرمجة المشتركة في مرحلة التصميم، كما أنه لم تنته بعد أمور التخطيط الداخلي وإعداد الميزانية عن طريق الشركاء المهتمين بالتنمية الريفية، كما أن الإطار المؤسسي وآلية مساعدة الأسر المتأثرة بمرض الإيدز ما زالت تحت التطوير. ومن ثم فمن الضروري خلق مفهوم مرن لبرمجة مساعدات البرنامج للاستعداد للأخذ بزمام المبادرة عندما تسنح الفرص.

٦٨- سيعمل **البرنامج** مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات أخرى، والمانحين على العون الفني لتعزيز التنفيذ على مستوى المقاطعات والمجموعات. وهناك أيضا خطط ومبادرات تعاونية إضافية ما زالت في مراحل التخطيط مع شركاء آخرين مثل منظمة اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان (بالنسبة لمصابي الإيدز، مساعدات لقطاع التعليم والغذاء مقابل تمويل التنمية)، ومنظمة الأغذية والزراعة (في سياق تخفيف خسارة ما قبل الحصاد والغذاء مقابل تمويل التنمية) والمانحين الثنائيين. وستستمر الوكالات غير الحكومية لتكون بمثابة الأساس لتنفيذ الأنشطة المساندة للبرنامج. ويجري العمل لاستكشاف ترتيبات عمل جديدة، ويتضمن ذلك التعاقد مع الوكالات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة لوفير مثل هذه الخدمات كدعم فني وتدريب إداري.

الآثار التشغيلية للمنهاج البرامجي

٦٩- تم اعتماد استراتيجيات التنفيذ والأنشطة الآتي ذكرها بهدف ضمان التغيير المستدام في البرنامج القطري التابع للبرنامج:

⇦ *الاستهداف*

- الاستهداف الأفضل سيوجه نحو الأوضاع الأكثر هشاشة من خلال تمركز التدخلات المدعومة من قبل "وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها" في أكثر المناطق انعداما للأمن الغذائي، والمناطق المنكوبة بالفيضانات والجفاف في الأقاليم الوسطى والجنوبية وفي مناطق انعدام الأمن الغذائي المزمن وسوء التغذية. لا سيما وسوف تستهدف مجموعات غير تلك المتصفة بالهشاشة وتعاني من الكوارث، وسيتم استخدام معايير استهداف جغرافية إضافية (اختلال توازنات تمايز الجنسين في التعليم، واستشراء مرض الإيدز).
- كما أن برمجة العون التغذوي المقدم من البرنامج سيكون استخدامها مبني على خارطة تخصيص ديناميكي فعال للموارد، وقد تم تصميمها بمساعدة "وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها". وستعمل هذه الطريقة الجديدة على تحديد مناطق القطر بناء على المخاطر الماثلة واستراتيجية التعاون مربوطة مع انعدام الأمن الغذائي الحاد والمزمن. وسيكون هدف أنشطة البرنامج تكميل وتفعيل طرق التعاون التقليدية عند تعسر الغذاء للتأكد من أن الغذاء يوفر فقط عند الحاجة الماسة إليه، خلال موسم القحط وأوقات الطوارئ.
- في إطار المناطق الجغرافية المستهدفة فإن المستفيدين الأساسيين من مساعدات **البرنامج** المستقبلية هم أولئك الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في أوساط أشد الأسر فقرا والذين يقاسون من ويلات انعدام الأمن الغذائي والعقبات العظيمة في أوقات الأزمات. كما سيولى اهتمام خاص وتركيز على النساء اللائى يعانين من انعدام الأمن الغذائي والأطفال (وبخاصة أيتام الإيدز)، وأيضا على وجه الخصوص الأسر التي تعيلها النساء.

⇦ *التركيز على الغذاء*

- يراعى، وبصورة فاعلة، توسيع وتضمين الأنشطة المجتمعية المؤسسة داخل المجموعات والتي تنقل الغذاء المقوى الغني بالطاقة للمجموعات التي تعاني من هشاشة الغذاء.
- كما سيربط الدعم الغذائي بالتعليم، وبالأسر المتأثرة بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، والتدريب لإكساب المهارات، وأنشطة توليد الدخل وأنشطة زيادة الوعي والحذر. وسترسخ مشاركات الوكالات غير الحكومية وبرامج المانحين بهدف التنفيذ الفعال للغذاء والأنشطة التغذوية المساندة واستدامتها.

⇦ *بناء القدرات البشرية*

- وللتأكد من أن عملية نقل الغذاء تفضي إلى خلق أصول ثابتة ومستمرة، فسيراعى ضرورة التشديد فيما يتعلق بنقل الغذاء في إطار "رزمة تنموية" (موارد تكاليف الدعم المباشر) تتضمن التدريب، رفع درجة الحذر والوعي، وعلى الأخص بالنسبة للغذاء مقابل أنشطة الأصول، ونقليات المواد غير التغذوية، الجودة النوعية وابتكار المهارات والهياكل التنظيمية والتي ستساعد على تمكين المجموعات من التخطيط والإدارة وحفظ الأصول. وفي سياق "إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية"، سيتم إنجاز هذه الأنشطة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة اليونيسيف ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية وشركاء آخرين مهتمين بالتنمية.

- وإن سمح التمويل، فسيسعى **البرنامج** أيضا لتعزيز التخطيط وقدرات تنفيذ الهياكل الإدارية على مستوى المقاطعات والمجوعات.

⇦ *مشاركة المجموعات المستفيدة*

- سيتم تطوير أنشطة البرنامج المساندة، تدريجيا، ومن ثم تتحول إلى طريقة مجتمعية تندمج فيها تركيبات مختلفة من أنشطة الغذاء المدعومة. وهذا سيشمل تدخلات التغذية للأطفال، أيتام الإيدز، والمراهقات من البنات، والأسر المتأثرة بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، الدعم للتعليم وتدريب المهارات، الغذاء مقابل الأصول (خاصة لمقابلة الفجوة الغذائية الرئيسية إبان موسم القحط، ولتحسين جاهزية كوارث المجموعات والأسر) والإنتاج الغذائي الزائد وأنشطة توليد الدخل. مما يؤكد مجمل أنشطة البرنامج يمكنها التجاوب وبصورة أفضل مع احتياجات أفقر المستفيدين وفق ما هو محدد من قبل هؤلاء المستفيدين ومن خلال الأساليب التشاركية.
- أما المنظمات المنشأة داخل المجموعات فستوكل إليها مهمتها في الاستهداف وتخصيص الموارد ضمن نطاق المقاطعات والمجموعات المختارة.

⇦ *الرصد والتقييم*

- تمشيا مع الأسلوب المعدل للبرنامج فسيتم إدخال نظام رصد النتائج وذلك لتمكين البرنامج من تحديد سياسته الخاصة تجاه الوفاء بأهداف الأنشطة والنتائج، ولإدارة المشروع لتبني معايير تصحيحية عند الحاجة. وإن الأداء الأساسي ومؤشرات التأثير ستكون ذات أهمية كبيرة للعملية الخاصة بجعل أنشطة التعليم "والغذاء من أجل تمويل التنمية" متكيفة أكثر مع الأداء الكفؤ. وقد سبق أن أنشأ مشروع "الغذاء مقابل تمويل التنمية" نظاما للرصد والتقييم والذي يعمل على قياس المدخلات والمخرجات والإنتاج، والآثار خلال الفترات المؤقتة والأهداف النهائية. وهناك نظام مشابه يجري تنفيذه لمساعدة أنشطة القطاع التعليمي. ويضم هذا النظام تقنيات للتشارك لتجعل أنظمة الرصد مملوكة ومستخدمة من قبل كبار المعنيين، كما سيتم ربطها مع "إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية" ومع نظام الرصد والتقييم.

⇦ *التأهب للكوارث*

- ستستمر أنشطة تأهيل البنيات التحتية وتخفيف الكوارث في تلقي (التوكيد) الشديد في أوساط أنشطة الغذاء مقابل الأصول. وفي ذات الوقت سيستمر البرنامج في الدعم بغرض (تحسين) تعزيز القدرة المؤسسية لإدارة الكوارث على كل المستويات. وسيتم تعزيز جاهزية الكوارث والاستجابة على مستوى المجموعات والأسر ذلك من خلال بناء القدرات البشرية وإنشاء الأصول. ومن خلال فريق الأمم المتحدة للكوارث قام المكتب القطري مؤخرا باستكمال تمرين لتخطيط الطوارئ بالتعاون مع الحكومة، وسوف يستمر في تأكيد تجديد التمرين من وقت لآخر وبالصورة المنشودة.

⇦ *المشاركون والمصادر غير الغذائية*

- سيسعى البرنامج ليؤكد أن المخرجات غير الغذائية يتم تدبيرها من قبل التشاركات والمنظمات غير الحكومية، والبرامج الحكومية والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تتحكم في هذه الموارد. ونظرا لأنه من الصعب تنسيق توقيت المؤن الخاصة بالمواد الغذائية عن طريق الشركاء، فإن ميزانية أنشطة البرنامج قد تضطر لتغطية تكاليف بعض من هذه البنود.

⇦ *التغير التنظيمي*

- سيراعى إدراج الأنشطة في خطط تنمية المجموعات، وعلى أن تسوى عن طريق سلطات المقاطعات والولايات وذلك ضمن إطار "خطة تخفيض الفقر في الولايات"، وأيضا "الأمانة العامة للأمن الغذائي والتغذية". وسيقدم **البرنامج** المسحوبات والأرصدة (بما في ذلك طريقة جديدة لرصد المناطق والتقييم مدعومة من قبل المكتب القطري) بالتشارك مع منظمات التنمية على المستوى المحلي (المنظمات غير الحكومية، الأجهزة الحكومية، وسائل الإعلام العامة)، وذلك لتأمين وصول المنقولات إلى المستفيدين المعنيين.
- إن التنفيذ الفعال للأنشطة المنشأة داخل المجموعات سيتم مساندته عن طريق منظمات المناطق المحلية الموجودة والمكتب القطري (والتي تم توسيعها بصورة مناسبة في الشمال) مع مكاتب فرعية ومنسقين مساندين لهذه العملية.

⇦ *تدابير الغذاء*

- المطلوب من البرنامج تدبير السلع الغذائية من نوعية ممتازة من خلال عمليات تنافسية وبطريقة سلسة عن طريق عطاء دولي. وفي الوقت الحالي يصعب على الممولين المحليين الوفاء بهذه الشروط نظرا للتدرج الضعيف، وظروف التخزين وممارسات ما قبل موسم الحصاد وتكلفة النقل الداخلي المرتفعة. وقد اتفقت الحكومة والبرنامج على اتخاذ خطوات معينة وجادة لزيادة أسعار الغذاء لتمكين البرنامج من زيادة أسعار مشتريات الغذاء إلى الحد الأعلى في داخل موزمبيق.

القضايا والمخاطر الرئيسية

٧٠- التحدي الكبير الذي يواجه البرنامج هو تبني مخطط الحكومة بشأن سياسة العون الغذائي، والذي سيكفل نقل الرؤية فيما يتعلق بمساعدات البرنامج إلى أشد السكان فقرا، وللتحسينات التي طرأت على الأمن الغذائي والوضع الغذائي لهذه المجموعة من السكان. وأيضا، تشمل هذه النقلة نحو استخدام مساعدات الغذاء كأداة مساعدة لمن هم أكثر فقرا، ليس فقط للحصول على عمل في الوقت الراهن، وإنما لتمكينهم من بناء أصول للغد.

٧١- وهناك ميزة جديدة تتعلق بالنقلة لتنمية المجتمع وهي المسؤوليات المتزايدة لوحدات الحكومة المحلية لتنجز أنشطة الغذاء المدعومة وتنسيق تدابير التنمية المطلوبة لتحقيق النجاح المستدام. وبينما يتماشى هذا المفهوم تماما مع سياسة حكومة موزمبيق، إلا أنه ليس من السهل التكهن بمدى سرعة العملية السياسية التي تسمح بإتمام خطوات هذا التحول. فحاليا الموارد والخبرة الفنية المتوفرة على مستوى الحكومة المحلية محددة للغاية. ولا شك فإن الالتزام التام من قبل حكومة موزمبيق أمر حيوي لإنجاح التحول. كما أن الدعم المالي والفني من الحكومة ورزم المساعدات الفنية من

وكالات الأمم المتحدة (وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة اليونيسيف، ومنظمة العمل الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة)، والمانحون الثنائيون أمر في غاية الأهمية للمساعدة على اجتياز هذه العقبة.

٧٢- يستلزم نهج "المعونة الغذائية والتنمية" الجمع بين الغذاء والموارد الأخرى غير الغذائية، وحشد الموارد الملائمة للبرنامج. ودون شك، فالموارد من غير الغذائية تكون في المتناول فقط من قبل شركاء التنمية. ولن يتسن لهذه الطريقة أن تثمر إلا في حالة قيام الشركاء من داخل وخارج نظام الأمم المتحدة (والبرنامج نفسه) بتوفير الموارد تدعيما لفكرة "تحويل التنمية" بجانب المشاركة في أنشطة مشتركة مخططة، والقيام بتنظيم الجزء المتزايد من مساعدتهم الغذائية الخاصة بهم عبر هذه الخطوط. وفي آخر الأمر، فينبغي على الحكومة أن توائم موارد عون الغذاء الخارجي مع ميزانيتها الخاصة بها، وهذا مما سيؤكد حقيقة أن الذين يعانون من سوء التغذية، والأسر الفقيرة في موزمبيق (ومن بينهم النساء، والأسر المتأثرة بمرض الإيدز، والأيتام وهم مجموعة كبرى) يمكن تقديم الدعم لهم بفعالية وكفاءة لإخراجهم من فقرهم الدائم.

٧٣- إن التركيز على سياسات أنشطة التنمية في المجموعات ومشروع المعونة الغذائية والتنمية يتطلب بالضرورة موارد موظفي البرنامج في فترة التحديد الأولى، والتصميم ومراحل التنمية. وبما أن هذا سيكون متزامنا مع أنشطة التنمية الجارية، وعمليات الطوارئ والالتزام المتزايد للبرنامج تجاه التجهيزات، والمواصلات، والرصد والتقييم، فان عدم توفر عدد كاف من الموظفين ربما يمثل عاملا معوقا لا بد من التصدي له. وإن حجم دولة موزمبيق يفاقم من هذه الصعوبات، إضافة إلى الكثافة السكانية المتدنية، والتشتت المريع الذي يميز مخطط الاستيطان البشري. وهذه العوامل حتمت إنشاء المكاتب الفرعية الحالية والتي من دونها لما تمكن البرنامج من الاستجابة السريعة والتصدي الحاسم للطوارئ التي حدثت مؤخرا.

٧٤- بينما يلتزم البرنامج بتأمين وزيادة مرونة "المعونة الغذائية والتنمية" الحالية وفي البرنامج القطري مستقبلا، فربما يكون من الصعب على المكتب أن يطبق عمليا كل مبادئ "العون الغذائي والتنمية" الأساسية واستراتيجيات التنفيذ المطورة في ضوء مستويات الموارد المالية الحالية المتدنية المتوافرة لدى البرنامج للتنمية. كما أن التطبيق الفعال لسياسة "المعونة الغذائية للتنمية" يتطلب موارد تكميلية من شركاء التنمية، وبالنسبة لموزمبيق فسيظل البرنامج يلعب دورا حيويا لتقوية وتعزيز التشارك الحالي، وأيضا ليبحث عن مشاركين جدد. ومع ذلك، فافتقار البرنامج للتمويل الكافي لأنشطة التنمية قد يمثل عقبة أمام مجهودات المكتب القطري للحصول على مثل هذه الموارد بطريقة ملائمة أو بتمويل على أساس مشترك.

الملحق

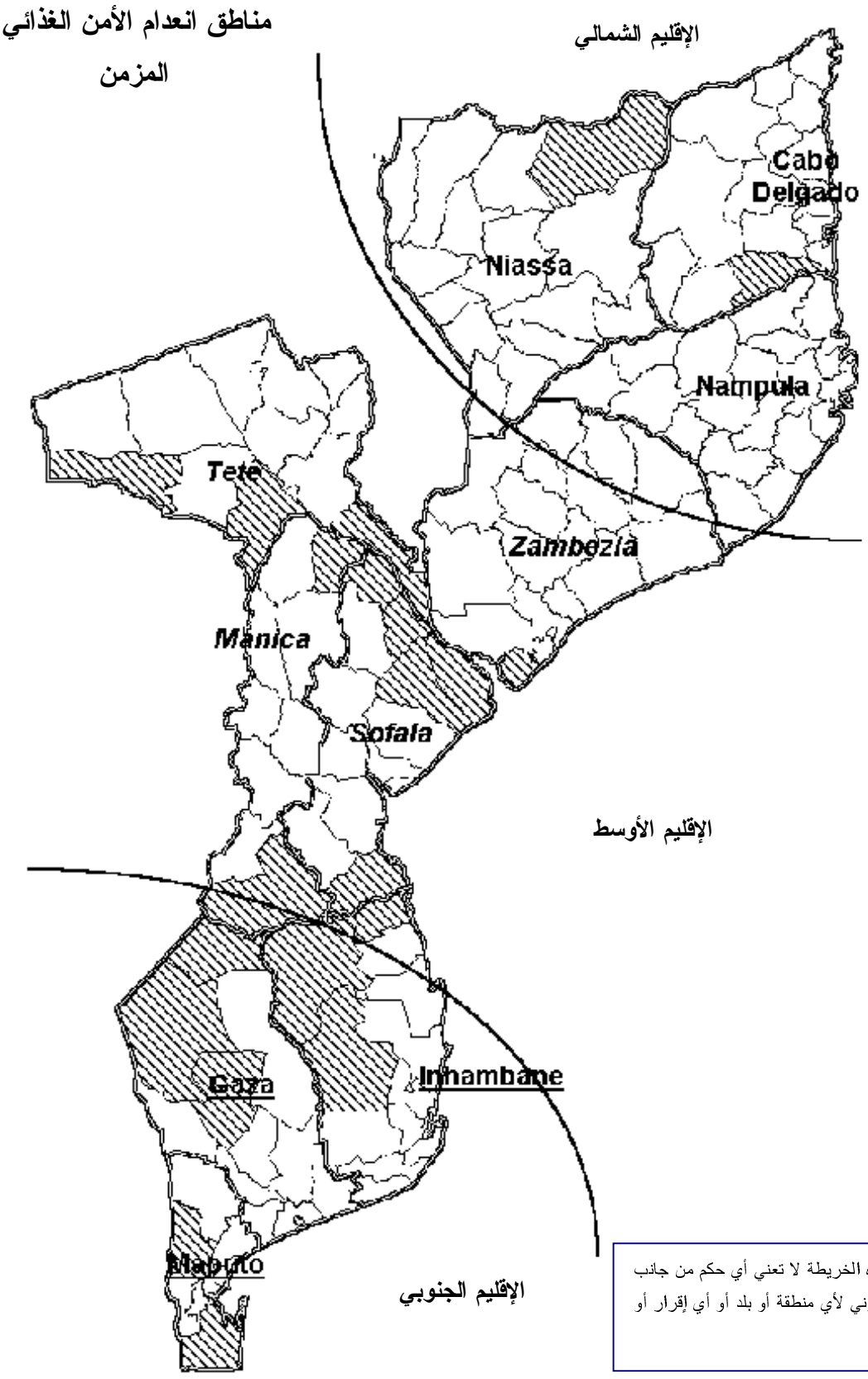

طريقة رسم الحدود في هذه الخريطة لا تعني أي حكم من جانب البرنامج على الوضع القانوني لأي منطقة أو بلد أو أي إقرار أو قبول بهذه الحدود.